

## مراجعة التصنيف المغربي للأنشطة الإقتصادية (NMA 2010)

### مقدمة

يعتبر تصنيف الأنشطة الإقتصادية شرطا أساسيا لإنتاج الإحصاءات الإقتصادية والإجتماعية. فهو يشكل أداة لتصنيف المنشآت الإقتصادية ولجمع المعطيات الإحصائية واستغلالها وإصدارها وضمان مقارنتها على المستويين الوطني والدولي.

ونظرا للتغيرات الجديدة التي عرفها العالم خلال السنوات الأخيرة في ميادين التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصالات والبيئة، وكذا في التنظيم الإقتصادي والإجتماعي للمقاولات، واستنادا الى توصيات اللجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة القاضية بضرورة تناسق التصنيفات الإقليمية والوطنية مع التصنيف الدولي (المراجعة الرابعة) ، ومواكبة مع كل هذه التغيرات، قام المغرب، طبقا للمعايير الدولية، ببلورة مشروع تصنيف جديد للأنشطة الإقتصادية (NMA 2010) يغير التصنيف الحالي (NMA 1999) ويجعله متطابقا مع التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الإقتصادية في نسخته الرابعة (CITI rev.4) والذي تم اعتماده كمعيار دولي جديد لتصنيف الأنشطة الإقتصادية وإنتاج المعطيات الإحصائية في الميدانين الإقتصادي والإجتماعي.

ويتطابق التصنيف المغربي الجديد للأنشطة الإقتصادية NMA 2010 كذلك مع تصنيف المجموعة الأوروبية في نسخته الثانية (NACE rév.2) ويشكل الإطار المرجعي الرسمي لإنتاج وإصدار معطيات إحصائية خاصة بالأنشطة الإقتصادية المزاولة بالمغرب وقابلة للمقارنة على الصعيدين الوطني والدولي . ويعتبر هذا التصنيف الرابع من نوعه الذي يعده المغرب منذ الإستقلال ويحل محل التقيح الثالث من هذا التصنيف (NMA 1999) الذي كان جاريا به العمل منذ 1999.

## التغييرات الرئيسية

ومن أهم التغييرات التي جاء بها هذا التصنيف الجديد للأنشطة الاقتصادية على غرار التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية في نسخته الرابعة (CITI rev.4)، إبراز قطاعين جديدين هما:

- قطاع الماء، خدمات التطهير، التصريف في النفايات وإزالة التلوث والذي يشمل جميع الأنشطة المتعلقة بالبيئة من إنتاج وتوزيع للماء وتطهير وتصريف ومعالجة للنفايات؛
- قطاع المعلومات والاتصالات والذي يشمل جميع الأنشطة المتعلقة بإنتاج المعلومات والأعمال الثقافية والوسائل التقنية للنشر والتوزيع إلى جانب الأنشطة الإعلامية.

كما تم تقسيم قطاع الأنشطة العقارية والإيجار والخدمات المقدمة للمؤسسات إلى ثلاث قطاعات هي:

- قطاع الأنشطة العقارية؛
- قطاع الأنشطة العلمية و التقنية المتخصصة؛
- قطاع أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم.

## هيكلية التصنيف المغربي الجديد

المنهجية المتبعة في مراجعة التصنيف المغربي للأنشطة تقضي بضرورة التناسق مع التتقيح الرابع للتصنيف الدولي الموحد لجميع الأنشطة وكذا مع تصنيف المجموعة الأوروبية مع إدراج الخصوصيات الوطنية على مستوى الأقسام مع إمكانية تجزئة أقسام التصنيف الأوربي . ويضم التصنيف المغربي الجديد للأنشطة الاقتصادية (NMA 2010):

- القطاعات : 21 متطابقة تماما مع قطاعات التصنيف الدولي الموحد
- الفروع : 88 متطابقة تماما مع فروع التصنيف الدولي الموحد

وأخذا بعين الاعتبار للخصوصيات الاقتصادية الوطنية، يشمل التصنيف المغربي الجديد للأنشطة الاقتصادية :

- المجموعات : 274 مقابل 238 يضمها التصنيف الدولي الموحد
- الأقسام : 648 مقابل 419 يضمها التصنيف الدولي الموحد

## تناسق مراجعة التصنيف المغربي للأنشطة مع التصنيف الدولي المماثلة

نظام الترميز	NMA 99	NMA 2010	NACE Rév.2	CITI Rév. 4
قطاعات ( حرف واحد)	17	21	21	21
فروع (رقمان)	56	88	88	88
مجموعات (ثلاثة أرقام)	223	274	274	238
أقسام (أربعة أرقام)	586	648	615	419

## تقديم المشروع من أجل الإستشارة

الجدير بالذكر أن مشروع مراجعة التصنيف المغربي للأنشطة قد تم عرضه على مختلف الشركاء في النظام الإحصائي الوطني وذلك لمعرفة مقترحاته م بهذا الخصوص حيث تمت دراسة آرائهم وملاحظاتهم، كما تم تنظيم يوم دراسي بمشاركة مختلف الوزارات و مختلف الهياكل الإحصائية العمومية قبل أن يتم الأخذ بعين الاعتبار جميع المقترحات و إدراجها في المشروع النهائي للتصنيف.

## تطبيق التصنيف المغربي للأنشطة الاقتصادية (NMA 2010)

عملية المصادقة على المشروع هي الآن في مراحلها النهائية حيث يعرض المشروع على موقع خاص على الإنترنت من قبل الأمانة العامة للحكومة لإبداء الآراء من قبل الشركاء في النظام الإحصائي الوطني مرة أخرى وكذا من قبل جميع مستعملي التصنيف المغربي للأنشطة الاقتصادية في أجل لا يتعدى 30 يوما، و بعد ذلك سيحال المشروع على أنظار المجلس الحكومي للمصادقة وبالتالي اعتماد التصنيف الجديد بصفة رسمية بمقتضى مرسوم.

بالنسبة لمديرية الإحصاء التابعة للمندوبية السامية للتخطيط التي قامت بإعداد التتقيح الرابع للتصنيف، فقد شرعت في تطبيق هذا الأخير في مختلف العمليات الإحصائية التي ينجزها قسم الإحصاء الاقتصادي و البحوث لدى المقاولات بدءا بتدوين النشاط الرئيسي للشركات في التصنيف الجديد، وقد خص هذا العمل السجل الخاص بالمقاولات المنظمة والذي يحتوي على أكثر من 65 ألف مقولة موزعة على قطاعات الصناعة والبناء والأشغال العمومية و التجارة و الخدمات.

هذا العمل تم إنجازه في ظرف زمني لا بأس به رغم بعض الصعوبات التي واجهت فريق العمل حيث تم تقسيم جدارة المقاولات الى قسمين : المقاولات الكبرى من جهة حيث المعلومات كافية لإعادة الترميز في التصنيف الجديد ( ولا سيما من خلال البحث السنوي وكذا البحث البنيوي) والمقاولات الصغرى التي لا تتوفر معلومات كافية حولها.

كما تم استخدام جدول التحويل لعزل المطابقات التلقائية حيث أن كل رمز من التصنيف NMA1999 يقابله رمز وحيد للنشاط الاقتصادي في التصنيف NMA 2010. بعد هذه العمليات، بقي ما يقرب 23 ألف وحدة لها نشاط اقتصادي متجزأ إلى نشاطين أو أكثر في التصنيف الجديد، و هنا تجلت الصعوبة حيث تم اللجوء الى استمارات البحث السنوي و البحث البنيوي لبعض المقاولات من أجل الحصول على معلومات كافية لترميز مناسب للنشاط الرئيسي لهذه الوحدات، و في الحالات الأخرى تم تبسيط جدول التحويل ما دام هناك تطابق تلقائي على مستوى المجموعات. هناك بالتأكيد معلومات أقل تفصيلا مما هو مطلوب في الجدول النظري للتحويل لكنها جد كافية لتلبية احتياجات الحسابات الوطنية.

### ترميز جدادات البحوث السنوية والبنوية حسب التصنيف الجديد

القطاع	عدد المقاولات	ترميز أوتوماتيكي	ترميز بالبحث
البناء والأشغال العمومية	2 329	1 401	928
التجارة	20 361	15 899	4 462
الخدمات	34 377	18 812	15 565
الصناعة	8 318	6 441	1 877
المجموع	65 385	42 553	22 832

من جهة أخرى فقد تم تطبيق التصنيف المغربي للأنشطة NMA 2010 في البحوث السنوية لدى المؤسسات لعام 2010 بالنسبة لقطاعات البناء و الأشغال العمومية والتجارة و الخدمات وكذا في البحوث الفصلية حول الظرفية الاقتصادية لقطاعات الصناعة التحويلية والطاقة والمعادن و البناء والأشغال العمومية.